Vol. 1, No. 1, pp. 258-275 | 2023
www.cfosrjprocedia.usim.edu.my
CFORSJ i-CONF Proceedings

Submission date: 15 Okt 2023 *Received in revised form: 17 Okt 2023* *Acceptance date: 6 Nov 2023* *Available online: 28 Nov 2023*

تحليل الإطار القانوني والإجرائي للتحكيم في النزاعات الرياضية في القانون الإماراتي دراسة مقارنه مع القانون المصري والفرنسي

ANALYSIS OF THE LEGAL AND PROCEDURAL FRAMEWORK OF ARBITRATION IN SPORTS DISPUTES IN UAE LAW: A COMPARATIVE STUDY WITH EGYPTIAN AND FRENCH LAW

*[i.] Mohamed Abdulla Almadhaani, [ii.] Hasnizam bin Hashim & [iii.] Abdul Manan Ismail

[i, ii, iii] Faculty of Syariah and Law, Universiti Sains Islam Malaysia, 71800 Nilai, Malaysia

*(Corresponding author) e-mail: almdhanni@gmail.com

ABSTRACT

This study aims to analyze the legal and procedural framework for arbitration in sports disputes in UAE law and compare it with Egyptian and French laws. This was done through a comparison between the provisions of sports legislation in the Emirates, specifically Federal Law No. 16 of 2016, which relates to the establishment of the Emirates Center for Sports Arbitration and its procedural rules, and the provisions of sports laws in Egypt and France. In this study, concepts related to sports arbitration were presented, and the role of specialized centers in sports arbitration was emphasized, such as the Emirates Sports Arbitration Center in the Emirates, the Egyptian Center for Sports Settlement and Arbitration in Egypt, and the Sports Arbitration Chamber in France. This is in addition to highlighting the procedures that must be followed in the sports arbitration process and the importance of adhering to them to ensure the validity and legitimacy of the arbitration process. Arbitration procedures in sports disputes were discussed and analyzed in accordance with UAE and comparative legislation in Egypt and France. In conclusion, it was found that the Emirati legislator and the Egyptian and French legislators determined arbitration procedures in contractual disputes, starting from the formation of arbitration bodies until the issuance of the final ruling. The need to determine the laws applicable to arbitration procedures was emphasized, whether by agreement between the parties or in accordance with the sports regulations in force in the country.

Keywords: *arbitration, UAE law, sports disputes, Egyptian and French laws*

© The Author(s) (2023). Published by USIM Press on behalf of the Centre of Research for Fiqh Forensic and Judiciary (CFORSJ), Faculty of Syariah and Law, Universiti Sains Islam Malaysia. This is an Open Access article distributed under the terms of the Creative Commons Attribution Non-Commercial License (http://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/), which permits non-commercial re-use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original work is properly cited. For commercial re-use, please contact cforsj@usim.edu.my.

الملخّص

تهدف هذه الدراسة الى تحليل الإطار القانوني والإجرائي للتحكيم في النزاعات الرياضية في القانون الإماراتي ومقارنته مع القوانين المصرية والفرنسية. وقد تم ذلك من خلال مقارنة بين أحكام التشريعات الرياضية في الإمارات، وتحديداً القانون الاتحادي رقم ١٦ لسنة ٢٠١٦ الذي يتعلق بتأسيس مركز الإمارات للتحكيم الرياضي وقواعده الإجرائية، وبين أحكام قوانين الرياضة في مصر وفرنسا. وقد تم في هذه الدراسة عرض المفاهيم المتعلقة بالتحكيم الرياضي كما تم التأكيد على دور المراكز المتخصصة في التحكيم الرياضي، مثل مركز الإمارات للتحكيم الرياضي في الإمارات، والمركز المصري للتسوية والتحكيم الرياضي في مصر، وغرفة التحكيم الرياضي في فرنسا. هذا بالإضافة إلى تسليط الضوء على الإجراءات التي يجب اتباعها في عملية التحكيم الرياضي وأهمية الالتزام بها لضمان صحة وشرعية عملية التحكيم. وقد تمت مناقشة إجراءات التحكيم في المنازعات الرياضية وتحليلها بما يتوافق مع التشريعات الإماراتية والمقارنة في مصر وفرنسا. وفي الختام، تبين أن المشرع الإماراتي والمشرعين المصريين والفرنسيين قاموا بتحديد إجراءات التحكيم في المنازعات التعاقدية بدءًا من تشكيل هيئات التحكيم وصولاً إلى صدور الحكم النهائي. تم التأكيد على ضرورة تحديد القوانين المطبقة على إجراءات التحكيم، سواء بالاتفاق بين الأطراف أو وفقًا للوائح الرياضية المعمول بها في الدولة.

الكلمات المفتاحيّة: *النزاعات الرياضاية، الإجرئي، القانون، الإماراتي، المصرية والفرنسة*

مقدّمة

أصبحت الرياضة بشكل عام وكرة القدم خاصة في الوقت الحالي من أبرز الأنشطة الاقتصادية عالميًا. الاستثمارات الكبيرة والإنفاق المالي من قِبل الأندية والهيئات الرياضية تُسهم في هذا الواقع. إيرادات مالية ضخمة تتزايد بسبب الشعبية الواسعة لهذه الأنشطة، خصوصًا في كرة القدم. وتزامنًا مع هذه الظروف، أصبحت المنافسة بين الأندية والاتحادات الرياضية مكثفة في جذب اللاعبين المحترفين والمدربين لتحقيق النجاح .التعاقدات الرياضية، مثل تلك المتعلقة بكرة القدم، شهدت تطورًا بفضل التركيز على الاحتراف والاستثمار في ميادين متنوعة من الرياضة هذه العقود تهدف لتنظيم العلاقات وتحديد حقوق وواجبات الأطراف. أنواع متعددة من العقود الرياضية توجد بحسب نوع النشاط الرياضي، مثل نقل اللاعبين وتدريبهم والرعاية والاستثمار وتنظيم المسابقات. رغم التنظيم القانوني للعقود الرياضية وتحديد حقوق والتزامات الأطراف بدقة، شهدت الرياضة تطورًا ملحوظًا وتزايدًا في العقود الاحترافية، ما أثار نزاعات ناتجة عن تفسير أو تنفيذ العقود. النزاع الرياضي هو تصادم ينشأ عن عدم احترام إحدى الأطراف لالتزاماتها العقدية المنبثقة عن قوانين وقواعد الرياضة للتصدي لهذه النزاعات، تم تطوير وسائل سريعة وفعالة لحلها

بتفادي الإجراءات القضائية التقليدية. التحكيم الرياضي هو وسيلة اختيارية للأطراف المتنازعة، حيث يمكنهم اختيار القانون المناسب لحل النزاع. التحكيم هو اتفاق بين الأطراف لفصل النزاع عن القضاء التقليدي، ويمنحهم حرية اختيار القانون لحل النزاع. التحكيم يتميز بالسرعة والحياد والعدالة، موفرًا حلاً سريعًا للنزاعات، وهذا مهم في حالات النزاعات الرياضية التي تتطلب حلاً سريعًا. الكثير من الدول أنشأت مراكز تحكيم رياضي لحل النزاعات بفاعلي. كما زاد الاهتمام بالتحكيم الرياضي كوسيلة أساسية لحل منازعات مجالات الرياضة في الإمارات، حيث أُنشئ مركز الإمارات للتحكيم الرياضي وأصبح مرجعًا حصريًا لفض النزاعات بين الهيئات والأفراد الذي أنشئ تماشيًا مع القانون الاتحادي رقم ١٦ لعام ٢٠١٦.الذي يلزم هيئات التحكيم الرياضي بتنظيم أنفسها وفقًا لأحكامه. ويؤكد المركز دوره الجديد وأصدر مجلسه تعميمًا يشجع المؤسسات الرياضية على اعتماده كمرجعية للحلول. التحولات قد تؤدي لإلغاء هيئة التحكيم التابعة لاتحاد كرة القدم، ما يعرض الأدوار لتداخل وتعارض.

ومهما يكن من امر، ففي مجال فض النزاعات التعاقدية، لوحظ تصاعد اعتماد التحكيم كوسيلة بديلة لحلها. هذا الاتجاه اشتد بسبب اتساع نطاق المعاملات التي يمكن تسويتها عبر التحكيم، ما جعلها الوسيلة المفضلة لحل النزاعات العقدية، باستثناء الحالات التي يكون للقضاء الوطني اختصاصه، خاصة أن التحكيم يُتيح سرعة في التسوية وتحقيق العدالة بشكل أكثر فعالية مقارنة بالإجراءات التقليدية للتقاضي. وقد أدرك المشرع الرياضي في الإمارات أهمية التحكيم كوسيلة لحل النزاعات الرياضية، وأنشأ مركز الإمارات للتحكيم الرياضي. صدر النظام الأساسي للمركز في عام ٢٠٢٠ لتنظيم عمله واختصاصاته، وتم إقرار القواعد الإجرائية في نفس العام، والتي تنظم إجراءات التحكيم وتسوية النزاعات الرياضية وآلية تعيين المحكمين. وهذا النهج تم تبنيه أيضًا في المشرع الرياضي المصري، حيث أنشأ مركز التسوية والتحكيم الرياضي المصري لحل النزاعات الرياضية بمختلف أشكالها. وفي فرنسا، تم إنشاء غرفة التحكيم الرياضي لتسهيل حل النزاعات الرياضية المتعلقة بممارسة وتطوير الأنشطة الرياضية، أو أي نشاط مرتبط بالرياضة.

ولذا فان هذه الدراسة تسلط الضوء على دور المركز في حل نزاعات كرة القدم بالإمارات مقارنةً بالمركز المصري وتؤكد على أهمية تشريعات التحكيم الرياضي المستقلة في الإمارات ومصر مع مقارنة القوانين الفرنسية. المنهجية تعتمد على المقارنة بين التشريعات ومصادر ثانوية تشمل دراسات وأبحاث وإحصائيات حكومية ومقالات إخبارية. يهدف البحث إلى ضمان دقة النتائج وتوجيه الاهتمام إلى التطويرات الرياضية.

تتبنّى هذه الدراسة منهج المقارنة لاستكشاف وتحليل التحكيم في تسوية النزاعات الرياضية. يتم ذلك من خلال مقارنة بين أحكام التشريعات الرياضية في الإمارات، وتحديداً القانون الاتحادي رقم ١٦ لسنة ٢٠١٦ الذي يتعلق بتأسيس مركز الإمارات للتحكيم الرياضي وقواعده الإجرائية، وبين أحكام قوانين الرياضة في مصر وفرنسا. الهدف من هذه المقارنة هو فهم كيفية تنظيم وإجراءات التحكيم في حل النزاعات الرياضية عموماً، وبخاصةً في مجال كرة القدم، وتحديد مدى جدوى هذه الآليات في حل تلك النزاعات. وتتستند الدراسة إلى مصادر ثانوية تتعلق بموضوع

البحث، مثل دراسات سابقة وأبحاث علمية وتقارير سابقة من اتحاد كرة القدم، ومقالات إخبارية، بالإضافة إلى الإحصاءات الحكومية المتعلقة بالمجال الرياضي. تعتمد هذه المنهجية على ضمان إجراء البحث بدقة وموثوقية، حيث يكون الهدف الرئيسي هو ضمان صحة نتائج البحث والاستناد إليها.

الدراسات السابقة

تمحورت الدراسة حول تحليل الجوانب التنظيمية والقانونية للتحكيم في مجال النزاعات الرياضية من خلال استنادها إلى عدة دراسات سابقة. في دراسة (الطاهر، ٢٠٢٢) ، تم التركيز على تحليل المقتضيات التنظيمية لهيئات التحكيم الرياضي في المملكة المغربية ودولة الكويت، وقد تم تسليط الضوء على التجارب الدولية ذات الصلة بالتحكيم الرياضي مع إجراء مقارنة بين هذه الهيئات والممارسات الدولية. وقد تم استكشاف درجة استقلالية هذه الهيئات ونطاق اختصاصها، بالإضافة إلى التركيز على آلية تكوينها وإجراءات التحكيم التي تتبعها. توصلت الدراسة إلى أن هيئة التحكيم الرياضي في الكويت متقدمة ومتوافقة مع القواعد الدولية للتحكيم الرياضي، بينما تحتاج غرفة التحكيم المغربية إلى تعديلات مهمة. وفي دراسة (الخرابشة، ٢٠٢١)، تم التركيز على مفهوم التحكيم في النزاعات الرياضية، وتم تسليط الضوء على قواعد محكمة التحكيم الرياضية الدولية. تم التطرق إلى طبيعة اختصاصات المحكمة والنزاعات التي تتدخل في فحصها، وتم استعراض القواعد القانونية المعمول بها وتفاصيل إجراءات التحكيم والتسوية التي تتبعها المحكمة في هذه النزاعات. أكدت الدراسة أن النزاعات الرياضية تتعلق بالخلافات حول تنفيذ العقود الرياضية، وتشمل تجاوز أحد الأطراف لالتزاماته بموجب العقد. وأشارت إلى أهمية محكمة التحكيم الرياضية الدولية في تسوية هذه النزاعات بسرعة وفعالية نظرًا لحجية قراراتها الملزمة وسرعتها في اتخاذ القرارات. وقد أبرزت دراسة (عبد التواب، ٢٠٢١) أهمية تنظيم التحكيم كبديل لحل النزاعات الرياضية الدولية التي تنشأ بسبب وجود جوانب دولية في العلاقات الرياضية أو العقود الرياضية. تم تسليط الضوء على قوانين التحكيم المصرية والفرنسية التي تهدف إلى تسهيل هذا الأمر، بما في ذلك إنشاء هيئات تسوية وتحكيم رياضي متخصصة للتعامل مع هذه النزاعات. كما تطرقت دراسة (عواد، ٢٠١٧) ، إلى النزاعات الرياضية ذات الطابع التأديبي. أوضحت أن مثل هذه النزاعات عادةً تخضع لأنظمة الانضباط الرياضي، وأنها تتم معالجتها أولاً من خلال قرارات صادرة عن سلطات رياضية أو لجان تأديبية محلية تابعة للاتحادات الرياضية، وتلجأ لإجراءات التحكيم الاستئنافي كجزء من عملية التسوية.

ومن ناحية أخرى، فقد قامت دراسة (Ceribas and Ozbek, 2021) بمراجعة قرارات اتحاد ألعاب القوى التركية وكرة السلة والكرة الطائرة المتعلقة بالمنازعات الرياضية، وأظهرت كفاءة وفاعلية الوسائل البديلة مثل التحكيم في حل النزاعات الرياضية. وقد تناولت دراسة (Mesbah, 2022) فعالية مركز التحكيم الرياضي المصري في حل المنازعات الرياضية على ضوء مبادئ محكمة التحكيم الرياضية الدولية وقوانين الرياضة المصرية. وهناك أيضًا دراسات أجنبية أخرى، مثل دراسة (Colucci, 2013) التي ناقشت محكمة التحكيم الرياضية (CAS) من خلال تحليل إجراءاتها ومميزاتها، ودراسة (Pound, 2014) التي أكدت على أهمية قواعد التحكيم في حل النزاعات الرياضية ودورها في

حوكمة الرياضة، ودراسة (Paulsson, 2013) التي أظهرت أهمية التحكيم في حل نزاعات كرة القدم في الإمارات العربية المتحدة بسرعة وتكلفة منخفضة. كما عُرضت أيضًا دراسات تركز على جوانب محددة، مثل دراسة (Maita, 2013) التي استعرضت إمكانية تطوير مركز تحكيم تجاري في الشرق الأوسط باستثمار تجربة قطر، ودراسة (Wang Yong, 2006) التي ناقشت مزايا التحكيم الرياضي وأهميته في حل النزاعات الرياضية. وقد نجم عن التحقيق في هذه الدراسات أن هناك فجوات بحثية لم تتم معالجتها في القانون الإماراتي، وخاصة فيما يتعلق بآلية تسوية النزاعات الرياضية في الإمارات من خلال التحكيم.

وهذه الدراسة تتناول مبحث الإطار القانوني والإجرائي للتحكيم في النزاعات الرياضية، وقوم بتحليله بناءً على القانون الإماراتي ومقارنته مع القوانين المصرية والفرنسية. وقد تم تقسيم هذا المبحث الى ثلاثة مطالب، حيث يُعالج في المطلب الأول مفهوم التحكيم في النزاعات الرياضية ومزاياه، بينما يعالج المطلب الثاني الإطار القانوني والإجرائي في التحكيم الرياضي وفق القوانين الإماراتية والمقارنة في حين يعالج المطلب الثالث الإجراءات المتبعة في التحكيم في المنازعات الرياضية والقانون الواجب التطبيق

المطلب الأول: ماهية التحكيم في النزاعات الرياضية ومزاياه

للوقوف على ماهية التحكيم الرياضي، تم أولاً استعراض أبرز التعريفات الاصطلاحية لهذا المفهوم، وموقف كل من المشرع الرياضي الإماراتي والمشرعين المصري والفرنسي من مفهوم التحكيم الرياضي، إضافة إلى استعراض أبرز أنواع وصور التحكيم المتبعة في المجال الرياضي، وعلى النحو التالي

تعريف التحكيم الرياضي:

يعتبر التحكيم أحد الطرق والوسائل البديلة لفض المنازعات، وهو وسيلة اختيارية يلجأ إليها الأطراف المتنازعين بالتراضي. فالتحكيم لغة: مصدر حكم، وأصلها (حَكَمَ) بمعنى: منع، ويقال: حُكِمَ فلان في كذا إذا جُعل أمره إليه. والتحكيم في الفقه الإسلامي هو "تولية الخصمين حاكمًا يحكم بينهما"، وهو أيضًا "اتفاق طرفين على التحاكم إلى ثالث ليحكم فيما شجر بينهما مما يسوغ فيه ذلك)" والتحكيم باعتباره نظامًا لتسوية المنازعات بين الأطراف، مشروع بدليل الكتاب والسنة. ويستدل على ذلك في القرآن الكريم يقول الله تعالى: "وإن خفتم شقاقًا بينهما فابعثوا حكمًا من أهله وحكمًا من أهلها إن يريدا إصلاحًا يوفق الله بينهما". وقوله تعالى: "فلا وربك لا يومنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجًا مما قضيت ويسلموا تسليمًا". أما في السنة النبوية: فقد روي عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، أنه قال: "من حكم بين اثنين تراضيا به فلم يعدل بينهما فعليه لعنة الله ."واصطلاحًا يعرف التحكيم بأنه "أية وسيلة يتم من خلالها اللجوء إلى طرف ثالث محايد بدلاً من اللجوء إلى الدعوى القضائية لفض المنازعات بين المتنازعين، ويكون اختيار هذه الجهة أو الطرف الثالث بالاتفاق بين أطراف النزاع أو بأمر من القضاء أو بناءً على نص قانوني متعلق بهذا الأمر، وذلك بهدف الوصول لحل للنزاع من خلال

إبداء الآراء وتقريب وجهات النظر". وهو أيضًا "اتفاق لفض المنازعات أو إحالة هذه المنازعات التي نشأت أو ستنشأ بين أطراف العلاقة التعاقدية إلى شخص واحد أو أكثر يسمون محكمين يتم اختيارهم بإرادة أطراف المنازعة للفصل فيها بدلاً من أن يفصل فيها القضاء المختصأ". ما التحكيم الرياضي فيعرف بأنه "عرض النزاعات المتعلقة بالعقود الرياضية على محكمين من أجل البت فيها وحلها". وفي تعريف آخر، فإن التحكيم الرياضي هو "وسيلة لتسوية النزاعات الناشئة عن كافة أنواع العلاقات القانونية التعاقدية المرتبطة بالجانب الرياضي، من خلال اتباع قواعد إجرائية خاصة بذلك". وقانونًا يتبين أن المشرع الإماراتي لم يطرق إلى تعريف مفهوم التحكيم الرياضي بشكل صريح ومحدد، وبرأي الباحث، فإن السبب في ذلك يعود إلى أن المشرع الإماراتي قد أورد تعريفًا عامًا لاتفاق التحكيم، وهو ما ينسحب على كافة المنازعات العقدية، ومنها منازعات العقود الرياضية. وقد عرفت المادة ١ من قانون التحكيم الاتحادي الإماراتي رقم (٦) لسنة ٢٠١٨، التحكيم بأنه "وسيلة ينظمها القانون يتم من خلالها الفصل بحكم ملزم في نزاع بين طرفين أو أكثر بواسطة هيئة التحكيم بناءً على اتفاق الأطراف. الفقرة الثانية من المادة (١) من القانون الاتحادي الاماراتي بشأن التحكيم رقم (٦) لسنة ٢٠١٨ وتعديلاته. وهو ذات الموقف الذي تبناه المشرع المصري، والذي لم يتطرق إلى تعريف التحكيم الرياضي بشكل صريح، مكتفيًا بالتعريف الذي أورده للتحكيم بشكل عام في سياق المادة (٤) من قانون التحكيم لسنة ١٩٩٤، والذي جاء فيها أن لفظ التحكيم ينصرف إلى التحكيم الذي يتفق عليه طرفا النزاع بإرادتها الحرة سواء كانت الجهة التي تتولى إجراءات التحكيم، بمقتضى اتفاق الطرفين، منظمة أو مركزًا دائمًا للتحكيم أو لم يكن كذلك. وبالمقارنة مع موقف المشرع الفرنسي، يتبين أنه يتوافق مع ذات الموقفين السابقين للمشرعين الإماراتي والمصري. من خلال قيام الباحث بمراجعة نصوص قانون الرياضة لسنة ٢٠٠٦، فقد تبين خلوها من أي نص يفيد بتحديد المقصود بالتحكيم الرياضي .وعليه ومما سبق، يمكن للباحث تعريف التحكيم الرياضي بأنه إحالة النزاع الرياضي القائم بين طرفي العقد الرياضي إلى أحد مراكز التحكيم الرياضي المتخصصة للبت في هذا النزاع وإنهائه، وفقًا للقواعد الإجرائية المتبعة لذلك.

أنواع التحكيم الرياضي:

يتضمن التحكيم الرياضي نوعين من التحكيم، وهما على النحو التالي :أولًا: التحكيم الرياضي الاعتيادي التحكيم الاعتيادي هو أحد أنواع التحكيم، والذي يعتبر وسيلة لتسوية النزاعات الناشئة عن جميع أنواع العلاقات القانونية والعقدية، ومنها العقود المتعلقة بالجوانب الرياضية. عندما تخضع المنازعات لإجراءات وقواعد التحكيم الاعتيادية المتبعة في مراكز التحكيم، ويكون المحكم ملتزمًا بها أثناء الفصل في النزاع، يكون التحكيم هنا تحكيمًا اعتياديًا. ومن أنواع التحكيم التالي:

- **النوع الأول: مشارطة التحكيم الرياضي:** وهو اتفاق تحكيم لاحق يتم بين أطراف النزاع الرياضي بعد نشوئه، وتتضمن هذه الاتفاقية تحديد إجراءات التحكيم واختيار المحكمين أو هيئة التحكيم أو مركز التحكيم. أن المشرعين الإماراتي والمصري قد تقاربا في تعريف شرط ومشارطة التحكيم الرياضي، حيث يحملان الفكرة

الأساسية لهذين النوعين من التحكيم ولكنهما اختلفا في تصوير تلك الفكرة بعض الشيء. على العموم، يظل التحكيم الرياضي وسيلة مهمة لحل النزاعات ضمن المجال الرياضي، سواءً كانت تلك النزاعات تابعة لعقود تحتوي على شروط تحكيم أو تمت من خلال اتفاقات مشارطة تحكيم.

- **النوع الثاني: التحكيم الاستئنافي:** والذي يعرف بأنه "وسيلة لتسوية النزاعات الناشئة عن القرارات الصادرة بدرجة أخيرة عن محاكم مختصة تعمل ضمن إطار اتحادات أو جمعيات رياضية أو لجان رياضية أخرى، بحيث تخضع هذه النزاعات لإجراءات التحكيم الاستئنافي المتبعة بقسم التحكيم الاستئنافي في المحكمة" .وبحسب المادة (٨٣) من القواعد الإجرائية لمركز الإمارات للتحكيم الرياضي، فقد أجاز المشرع الرياضي الإماراتي استئناف القرارات الصادرة من الجهات الرياضية ولجانها وهيئتها الداخلية أمام الغرفة الاستئنافية للمركز. ومن أبرز المنازعات الرياضية التي يتم فيها اللجوء إلى التحكيم الاستئنافي، تلك المنازعات الناشئة عن القرارات الانضباطية وخصوصاً القرارات المتعلقة بتعاطي المنشطات أو القرارات المتخذة بصدد أهلية الرياضي، أو المتعلقة بالاعتراف الرسمي بالفعاليات الرياضية.

مزايا استخدام التحكيم في المنازعات الرياضية:

للتحكيم في منازعات العقود التجارية والمدنية بشكل عام، والتحكيم في المنازعات الرياضية بشكل خاص، العديد من المزايا التي تميزه عن سواه في طرق فض النزاعات وتسويتها، كما جعلت منه طريقاً بديلاً لحل المنازعات، ومن أبرز هذه الخصائص والمميزات السرية، والسرعة في الفصل في المنازعات، والكفاءة، والحياد والعدالة، بالإضافة إلى اختيار القانون الواجب التطبيق.

١. **السرعة في تسوية النزاع:** إحدى إيجابيات التحكيم هي تحقيق العدالة بسرعة من خلال تسهيل الإجراءات. القوانين التحكيمية عادة تحدد مدة زمنية لإصدار الحكم. سرعة التحكيم تتفوق على القضاء بسبب تفاديه للإجراءات الروتينية والمحاكمات غير الملائمة للمعاملات التجارية والرياضية. الميزة تظهر بوضوح في التحكيم الرياضي، حيث تحدد القواعد موعد بدء مهام التحكيم وإكمالها خلال ٣٠ يومًا من إحالة النزاع. المشرع الرياضي الإماراتي يسعى لتحقيق سرعة في حل النزاعات لتحقيق مبدأ العدالة السريعة.

النزاعات الرياضية تتطلب سرعة بسبب تأثيرها على أطراف العقود والأنشطة الرياضية. قوانين مراكز التحكيم الرياضي تؤكد على السعي لحقق سرعة الفصل في النزاعات الرياضية.

٢. **السرية في اجراءات التحكيم:** السرية هي مبدأ أساسي في جلسات التحكيم وتختلف عن جلسات القضاء. تتجلى السرية في حضور أعضاء التحكيم وأطراف النزاع وممثليهم فقط، وأشخاص آخرين يوجدون بناءً على قرار الهيئة التحكيمية. هذا الأمر ينطبق على جلسات التحكيم الرياضي أيضًا. المشرع الرياضي الإماراتي يُجيز الإعلان بشكل علني عن جلسات المرافعة إذا تم الاتفاق بين الأطراف. هناك اعتبارات تجعل الهيئة التحكيمية

تفرض السرية، والخصوم لديهم حق طلب السرية بناءً على مصالحهم. تشمل هذه الاعتبارات حماية المصلحة العامة والنظام العام والآداب العامة، والحفاظ على سمعة الأفراد أو الشركات.

٣. **كفاءة وحياد المحكمين:** تشترط التشريعات المتعلقة بالتحكيم، سواء كان التحكيم تجاريًا أو مدنيًا أو رياضيًا، وجود شروط معينة للمحكمين قبل توليهم مهامهم، بهدف ضمان حيادهم واستقلاليتهم. يُعتبر المحكم أو هيئة التحكيم واحدًا من الشروط الرئيسية للتحكيم الناجح. وحسب تتضمن هذه الشروط حصول المحكم على مؤهل جامعي، وجود خبرة قانونية في التحكيم أو المجال الرياضي لمدة لا تقل عن أربع سنوات. حسن السمعة والسيرة. عدم إدانته في جناية أو جنحة تتعارض مع الشرف والأمانة. اجتياز دورات أو اختبارات معينة. ان حياد واستقلالية المحكمين هي ضمانات أساسية في التحكيم. يتطلب الحياد عدم انحياز المحكم لأي طرف وعدم التحيز في تقديم القرارات. المحكم يجب أن يكون حياديًا وعدم التأثر بعوامل خارجية أو تحيزات. المشرعات الرياضية كالإماراتية والمصرية تؤكدان على حق المحكم في طلب التنحي إذا كان هناك أسباب تؤثر على استقلاليته، وكذلك تمكن الأطراف من طلب رد المحكم. تُشدد القوانين الرياضية الفرنسية أيضًا على استقلالية المحكمين والحاجة لتجنب أي تصرف يؤثر على حياديتهم. باختصار، تتطلب التشريعات المتعلقة بالتحكيم توفر شروط للمحكمين لضمان حيادهم واستقلاليتهم. الحياد هو عدم التحيز وعدم الانحياز لأي طرف، ويعد المحكم جزءًا أساسيًا في نجاح عملية التحكيم.

المطلب الثاني: الإطار القانوني والإجرائي في التحكيم الرياضي وفق القوانين الإماراتية والمقارنة

مراكز التحكيم الرياضي تطبق لوائح إجرائية وقانونية أثناء التحكيم لنزاعات الرياضة. تشمل هذه اللوائح تفاصيل متعددة، مثل تحديد قانون التحكيم والخطوات من تقديم طلب النزاع للمركز وحتى القرار التحكيمي. وفيما يتعلق بالإمارات، أثبت المشرع قناعته بأهمية التحكيم في حل نزاعات الرياضة المتنوعة. ولهذا، أصدر القانون الاتحادي رقم (٦) لسنة ٢٠١٦ لتأسيس مركز الإمارات للتحكيم الرياضي. تنص المادة (٢) على إنشاء المركز بمكانة قانونية واستقلال مالي وإداري، لتحقيق أهدافه. المادة (٤) تؤكد على الهدف الرئيسي: تسريع حل النزاعات بالمصالحة أو التحكيم. المركز الإماراتي لديه اختصاص حصري في حل نزاعات الرياضة وشؤونها المؤسسية داخل البلاد. يشمل هذا الاختصاص القضائي النزاعات بين الكيانات والأعضاء والمنتسبين والمقاولين. يُحسم النزاع إما بالتحكيم أو المصالحة. القوانين تُلحق الأمثلة كاشفة عن الأطراف المشمولة بهذا الاختصاص، من لجان أولمبية واتحادات وأندية رياضية إلى لاعبين وحكام. في النهاية، تؤكد هذه اللوائح والقوانين على دور مراكز التحكيم الرياضي في توفير بيئة عادلة واستقلالية لحل نزاعات الرياضة.

علاوة على ذلك، فإن التشريع الإماراتي، تماشياً مع اللوائح المنصوص عليها في المادة (٣) السابقة من الإطار الإجرائي لمركز الإمارات للتحكيم الرياضي، والذي يفرض الاختصاص الحصري للمركز في جميع المنازعات الرياضية،

فرض التزاماً على الأندية الرياضية والمواطنين. على اللاعبين إدراج بند في العقود يحدد اختصاص مركز الإمارات للتحكيم الرياضي في الحالات التي تسري فيها بنود التحكيم أو اتفاقيات التحكيم في المنازعات بينهم بشأن شروط العقد وتنفيذه. وعلى العكس من ذلك، كنتيجة طبيعية للأحكام المنصوص عليها في القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٦) لعام ٢٠١٦ المتعلق بمركز الإمارات للتحكيم الرياضي، والذي يهدف إلى تنظيم عمليات المركز بما يتماشى مع اختصاصاته المحددة، فقد سن المشرع الإماراتي النظام الأساسي للإمارات العربية المتحدة. مركز الإمارات للتحكيم الرياضي في ٢٠٢٠. بالتزامن مع نفس العام، تم اعتماد القواعد الإجرائية لمركز الإمارات للتحكيم الرياضي، والتي تحدد البروتوكولات المنظمة لإجراءات تسوية المنازعات الرياضية، بما في ذلك تعيين المحكمين. والمركز مجهز بغرفتين ابتدائيتين هما غرفة التحكيم الابتدائية وغرفة الاستئناف كما هو مبين في المرجع.

أ. **غرفة التحكيم الابتدائية:** هي غرفة التحكيم في المنازعات الرياضية التي تحال إليها مباشرة ولم يصدر بشأنها قرار بشأنها وفق ما تحدده القواعد الإجرائية.

ب. **غرفة التحكيم الابتدائي:** وهي غرفة التحكيم في المنازعات الرياضية الناشئة عن قرارات صادرة عن الهيئات الرياضية أو إحدى لجانها المتخصصة بعد استنفاد جميع طرق الطعن الداخلية وفقاً لنظامها الأساسي ولائحتها الداخلية ووفقاً للأحكام. من القواعد الإجرائية للمركز.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو ما إذا كانت القواعد الإجرائية تنطبق على جميع اللاعبين، سواء كانوا مواطنين أو أجانب، في حال كان أحدهم طرفًا في نزاع رياضي، **هل يقع ضمن اختصاص مركز الإمارات للتحكيم الرياضي؟** في الواقع، بالإشارة إلى كل من القانون الاتحادي الإماراتي للتحكيم والنظام الأساسي لمركز الإمارات للتحكيم الرياضي وقواعده الإجرائية، يتضح أن المشرع الإماراتي لم يقدم نصًا صريحًا يحدد طبيعة الأطراف في الرياضة. الخلاف الذي يحق له اللجوء إلى مركز التحكيم الرياضي لتسوية الخلاف بينه وبين أي طرف. الاتفاقيات التعاقدية الأخرى داخل دولة الإمارات العربية المتحدة، والتي من المفهوم أنها تعني أن جميع الأطراف، بغض النظر عن جنسيتهم، لهم الحق في اللجوء إلى مركز الإمارات للتحكيم.

لكن بالعودة لقائمة شروط وانتقالات اللاعبين الإماراتيين وتحديداً المادة (٢٨) منها يتضح أنها ألزمت النادي الرياضي ولاعب المواطن (فقط) بدون الأجنبي بإدراج شرط في العقد. ينص على اختصاص مركز الإمارات للتحكيم الرياضي في حال وجود شرط تحكيم أو اتفاق، ويفهم بما في ذلك أن اللاعب الأجنبي غير ملزم باللجوء إلى مركز التحكيم الرياضي لتسوية نزاع رياضي قائم بينه. وطرف آخر، وهذا ما تؤكده المادة (٦ / ب) من لائحة انتقال اللاعبين، والتي تنص على أن أحكام اللوائح تسري على المنازعات والمنازعات الوطنية التي يكون فيها أحد الطرفين أجنبياً إذا قبل الطرف الأجنبي ذلك. بمعنى أن اللاعب الأجنبي في هذه الحالة غير ملزم بالشرط الذي يملي اختصاص مركز الإمارات للتحكيم الرياضي، وأن الأمر متروك له سواء قبل ذلك أم لا.

وهو برأي الباحث ما يشكل تناقضا وانعدام الوضوح في موقف المشرع الرياضي الإماراتي الذي نأمل منه وضع نص واضح وصريح يحدد بدقة طبيعة وجنسية الأطراف المشاركة. الخلاف الذي قد يلجأ إليه مركز التحكيم الرياضي، وذلك لتلافي حدوث مشاكل أثناء التطبيق العملي لنصوص هذه التشريعات الرياضية.

أولاً/ موقف المشرع المصري:

مع صدور قانون الرياضة المصري رقم (٧١) لسنة ٢٠١٧ تغير الوضع الذي كان قائما سابقا فيما يتعلق بتنظيم النشاط الرياضي من جميع جوانبه، حيث تم اعتماد نظام التحكيم الرياضي، واعتماد نص التأسيس. هيئة تحكيمية للفصل في المنازعات الرياضية، وهي مركز التسوية والتحكيم الرياضي.

وتنص المادة (٦٦) من قانون الرياضة المصري على إنشاء مركز مستقل يسمى المركز المصري للتسوية والتحكيم الرياضي باللجنة الأولمبية المصرية. هذا القانون من خلال الوساطة أو التوفيق أو التحكيم الرياضي ". على أن يكون اختصاص المركز في تسوية المنازعات الرياضية مبنيًا على بند أو اتفاق تحكيم رياضي وارد في عقد ، أو بناءً على لائحة صادرة عن جهة أو لائحة تتعلق بنشاط رياضي ، وأكدته محكمة استئناف القاهرة في حكمها الصادر في إحدى قضايا التحكيم ، حيث قررت: "ومنذ القانون رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧ بإصدار قانون الرياضة أدخل في بابه السابع نظام تسوية المنازعات الرياضية التي تم بموجبها إنشاء نمط خاص للتحكيم فيما يتعلق بما يحدث من خلال ما يسمى بالمركز المصري للتسوية والتحكيم الرياضي ، يكون لها شخصية اعتبارية وتتولى تسوية المنازعات الرياضية الناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون من خلال الوساطة أو التوفيق أو التحكيم الرياضي. أما اختصاص المركز المصري للتسوية والتحكيم الرياضي، فيتمثل في تسوية المنازعات الرياضية، والتي حددها المشرع حصريًا على النحو التالي:

المنازعات المتعلقة بأحكام هذا القانون وأحكام القواعد الأساسية للجنة الأولمبية المصرية والأندية الرياضية وأعضاء الاتحادات المنتسبة إلى الاتحادات. وتشمل المنازعات عقود البث التلفزيوني للمباريات والمسابقات الرياضية، وعقود رعاية اللاعب المحترف وعقود استخدام العلامات التجارية للمسابقات الرياضية. عقود الدعاية والإعلان، وعقود الترخيص، وعقود التدريب بين المدربين والأندية، وعقود اللاعبين ووكلاء اللاعبين ومديريهم، وعقود وكلاء تنظيم المباريات، ونزاعات رياضية أخرى. وقد اعتمد المشرع قواعد ثابتة وجامدة، نهج واضح في مسألة تحرير جميع المنازعات الرياضية، وجميع الاعتراضات القضائية، والاعتراضات الابتدائية، تمهيدًا للوضع في المحكمة.

ثانياً/ موقف المشرع الفرنسي:

بالانتقال إلى موقف المشرع الفرنسي من موضوع التحكيم في المنازعات الرياضية يتضح من مراجعة أحكام قانون الرياضة الفرنسي رقم ٥٩٦ لسنة ٢٠٠٦ أن المشرع قدم فصلاً كاملاً يتعلق بتحديد السلطة المختصة بالنظر في الرياضة. الخلافات وهو الفصل الأول الذي جاء تحت عنوان "اللجنة الأولمبية الوطنية والرياضية الفرنسية (CNOSF)"

من الباب الرابع المسمى "هيئات التمثيل والتوفيق" ومن خلاله وافق المشرع الفرنسي على اعتماد طريقة التوفيق في حل المنازعات الرياضية كخطوة أولى قبل اللجوء إلى الوسائل القضائية أو حتى التحكيم. ونصت الفقرة الرابعة من المادة (١/١٤١) من الفصل الأول من قانون الرياضة الفرنسي على اختصاص اللجنة الفرنسية الوطنية والأولمبية للرياضة بالفصل في المنازعات الرياضية بين المرخص لهم والجمعيات الرياضية والاتحادات الرياضية المعتمدة، باستثناء المنازعات التي تشمل المنشطات باتباع طريقة الصلح. ولتسهيل حل النزاعات الناشئة عن ممارسة الأنشطة الرياضية أو تطويرها، أو المنازعات الناشئة عن أي نشاط مرتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بالرياضة، ودون الإخلال بتطبيق مبدأ التوفيق المسبق الإجباري لبعض المنازعات الرياضية، تم إنشاء مؤسسة تحكيم تسمى (غرفة التحكيم الرياضي) في فرنسا.. ويتمثل دورها في حل النزاعات والخلافات الرياضية التي تعرض عليها من الأطراف وخاصة الاتحادات الرياضية والهيئات الوطنية والإقليمية والإدارية والمجموعات الرياضية والمنتسبين إليها، بطريقة تحكيمية وفق قواعد خاصة. تتكون غرفة التحكيم الرياضي من هيئة إدارية ولجنة التحكيم الرياضي الفرنسية. تتكون من خمسة أعضاء تعينهم اللجنة الوطنية الأولمبية والرياضية لمدة (٤) سنوات.

وعليه، فقد أقر المشرع الفرنسي، بالإضافة إلى أسلوب التوفيق، بأهمية التحكيم الرياضي ودوره كوسيلة مثالية لحل النزاعات الرياضية، حيث أثبتت التجارب السابقة أن الأحكام القضائية الصادرة بشأن الأنشطة الرياضية لم تكن كذلك. فاعلة في النهوض بالرياضة، الأمر الذي أدى كذلك إلى لجوء المشرع الفرنسي إلى التحكيم كوسيلة للفصل في نزاع رياضي.

المطلب الثالث: الإجراءات المتبعة في التحكيم في المنازعات الرياضية والقانون الواجب التطبيق

أولاً/ تعريف إجراءات التحكيم والقانون الواجب التطبيق في المنازعة الرياضية:

يقصد بإجراءات التحكيم المسائل المتعلقة باختصاص هيئة التحكيم، وتشكيل هيئات التحكيم، واختصاصها، والإجراءات التي تتبعها حتى صدور حكم في النزاع، المعروف في الحق الإجرائي. الذي يمتد لتنظيم عمل المتقاضين وهيئة التحكيم ويضع القواعد المنظمة للعمل القضائي، كما أن إجراءات التحكيم هي السلوك الإيجابي الذي هو جزء من مجموعة إجراءات وترتب له أثر إجرائي مباشر عليه. وتعتبر إجراءات التحكيم بمثابة العمود الفقري الذي يؤسس لنظام التحكيم، وهو السياج الذي يضمن شرعيته، ومن خلال اتخاذ إجراءات التحكيم خلال فترة التحكيم، يمكن وضع التحكيم موضع التنفيذ من أجل الوصول إلى قرار التحكيم. وتظهر أهمية القضايا الإجرائية في مجال التحكيم من خلال ما تقرره التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية وأنظمة مراكز التحكيم الدائمة. ولا يكون العمل إجرائياً إلا إذا قام به الشخص بصفته خصمًا في الدعوى (مدعي أو مدعى عليه أو محكم أو محكم ضده أو متدخل في الدعوى أو متدخل في الدعوى). لذلك لا يعتبر عقد التحكيم أو الاتفاق عملاً إجرائيًا، بينما تعتبر المشاركة التحكيمية التي تعدها هيئة التحكيم ويوقعها المتقاضون فعلًا إجرائيًا، لأنها تحكم عمل هذه الهيئة ويلتزم بها أمامها، وأمام القضاء عند الحاجة.

وقد حرصت اللوائح والقواعد الإجرائية المتعلقة بالرقابة الرياضية على مبدأ التحكيم التوافقي منذ نشأته وأثناء إجراءاته. وتضمنت أحكامها التأكيد على حرية أطراف التحكيم في تحديد القانون الواجب التطبيق وإجراءاته بشأن نزاع التحكيم. لذلك، في هذه الحالة، تلتزم هيئة التحكيم باحترام إرادة أطراف النزاع التحكيمي وعدم انتهاك أحكام عملية التحكيم لاتفاقهم. وهذا ما اتبعه المشرع الرياضي الإماراتي، من خلال ما ذكره في المادة (٦٣) من القواعد الإجرائية لمركز الإمارات للتحكيم الرياضي، والتي تنص على أن "هيئة التحكيم يجب أن تطبق القانون المتفق عليه بين الأطراف، وفي في حالة عدم وجود أي اتفاق، يتعين على المحكمة أولاً تطبيق قوانين الاتحاد الرياضي ". فيما يتعلق بموضوع النزاع، وفي حالة خلو النص، يتم تطبيق القوانين واللوائح الرياضية ذات الصلة المعمول بها في دولة الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك الأنظمة واللوائح الأساسية المعتمدة من قبل السلطات الرياضية. نص في لائحة الاتحادات الرياضية الدولية المطبقة على النزاع ". ويُفهم من نص المادة (٦٣) السابقة أن المشرع الرياضي الإماراتي أخضع إجراءات التحكيم للقواعد التي اتفق عليها الطرفان في المقام الأول، مع الاعتراف بأن لهما الحرية الكاملة في تحديد هذه القواعد، حيث إنها سمح لهم بصياغة أنفسهم في اتفاق التحكيم القواعد الإجرائية التي يجب اتباعها أمام المحكمين، أو الموافقة على تطبيق قانون وطني معين، أو الموافقة على تطبيق الإجراءات وفقًا للقواعد المعمول بها في مركز التحكيم الرياضي، بشرط أن يأخذون في الاعتبار أحكام القوانين واللوائح الرياضية المعمول بها في الدولة.

وبالتالي، يمكن لأطراف التقاضي التحكيم وضع القواعد الإجرائية لابتكارهم الخاص، وذلك لتنظيم مسار النزاع الرياضي وإجراءاته من حيث مكان وزمان التقاضي التحكيم، واللغة المستخدمة في إجراءاته، والقواعد المتبعة لسماع الشهود وتعيين الخبراء وكيفية الإعلان وتنظيم تبادل حقوق الدفاع وتقديم المستندات التي توضح الأسباب. والتي يعتمد عليها كل طرف في إثبات مطالبه وحقه المشروع. وبالمقارنة مع موقف المشرع المصري من مسألة تحديد القانون الواجب التطبيق على التحكيم في المنازعات الرياضية، يتضح من خلال مراجعة أحكام قانون الرياضة لسنة ٢٠١٧ والنظام الأساسي لمركز التسوية والتحكيم الرياضي أنه لم يضع المشرع نصاً يحدد القانون الواجب التطبيق على غرار ما فعله المشرع الإماراتي في سياق المادة (٦٣) من القواعد الإجرائية لمركز الإمارات للتحكيم الرياضي، وبذلك اقتنع المشرع المصري نفسه بالقواعد التقليدية. النص الوارد في سياق المادة (٢٥) من قانون التحكيم المدني والتجاري المصري لعام ١٩٩٤ وتعديلاته، والتي تنص على أنه "يجوز لأطراف التحكيم الاتفاق على الإجراءات التي تتبعها هيئة التحكيم، بما في ذلك حقهم في إخضاع هذه الإجراءات. الإجراءات الخاصة بالقواعد المعمول بها في أي منظمة أو مركز تحكيم داخل أو خارج جمهورية مصر العربية.

ثانياً/ إجراءات التحكيم في المنازعات الرياضية وفقاً للقانون الإماراتي والقانون المقارن:

لغايات تسريع إجراءات الفصل في المنازعات الرياضية عن طريق التحكيم، وتحديد أدوار وصلاحيات جميع الأطراف والمحكمين، حدد المشرع الرياضي الإماراتي قواعد إجراءات التحكيم الرياضي، بدءاً من تقديم طلب التحكيم، مروراً

بالجميع. إجراءات التحكيم، وتنتهي بصدور حكم التحكيم، ومن خلال هذا القسم سيتم معالجة إجراءات التحكيم وفقًا لقواعد مركز الإمارات للتحكيم الرياضي، على أساس أنها إجراءات متشابهة وموحدة مع مراكز التحكيم الرياضي الأخرى. ومنها المركز المصري للتسوية والتحكيم الرياضي والغرفة الفرنسية للتحكيم الرياضي على النحو التالي:

- **الأول/ تقديم المدعي لطلب التحكيم:** وفقا للمادة (٤٣) من قواعد مركز الإمارات للتحكيم الرياضي، يبدأ الإجراء الأول بالتحكيم الرياضي بأطراف النزاع الرياضي الذين يتقدمون للمركز لطلب التحكيم، ثم تقوم هيئة التحكيم في المركز بإعداد وثيقة التحكيم التي يجب أن تتضمن عناوين الأطراف وعناوين الإخطارات وموضوع النزاع وإجراءات التحكيم وطلبات الأطراف على أن يوقع الأطراف والهيئة على وثيقة التحكيم هذه.
- **الثاني/ وضع جدول زمني للتحكيم وإبلاغ الأطراف به:** وفقاً للمادة (٤٣) من قواعد مركز الإمارات للتحكيم الرياضي، تحدد هيئة التحكيم جدولاً زمنياً للتحكيم توضح فيه الإجراءات ومواعيدها، على أن تكون الفترة الزمنية اللازمة لحل النزاع محددة في هذه القواعد. لا يتجاوز، ثم تخطر الهيئة بهذا الجدول الزمني وأي تعديلات تطرأ عليه إلى مركز الإمارات للتحكيم الرياضي.
- **الثالث/ التواصل مع المحكمين ومتابعة الإجراءات الإدارية بشأن التعيين والرد على طلبات الإفصاح:** بعد اتفاق الأطراف على آلية تعيين المحكمين، يتواصل المركز معهم ويبلغهم بالتعيين، ويتبع الإجراءات الإدارية بشأن التعيين والرد على الطلبات والإفصاح وفق أحكام قواعد التحكيم.
- **الرابع/ عقد جلسات المرافعة:** تحدد المواد (٤٨-٥٠) من قواعد مركز الإمارات للتحكيم الرياضي إجراءات عقد جلسات المرافعة، والتي تكون سرية ما لم تصدر الهيئة قرارًا بجعل الجلسات علنية بناءً على اتفاق أطراف النزاع. كقاعدة عامة، تعقد جلسة واحدة ما لم تقرر هيئة التحكيم خلاف ذلك، عند الضرورة، يتم خلالها الاستماع إلى الأطراف والشهود والخبراء. للمدعى عليه الحق في الرد أخيرًا. وعلى رئيس هيئة التحكيم في إدارة الجلسة وتسيير أعمالها اتخاذ بعض الإجراءات مثل، إبلاغ الأطراف بالإجراءات التي ستتبع في الجلسة، بما في ذلك الوقت المخصص لكل طرف ولكل موضوع. كما يضمن تمثيل الأطراف والتأكد من أن مداخلات ومرافعات الأطراف لا تتجاوز إطار ومحتوى المذكرات المكتوبة المودعة في الملف، والتأكد من التزام كل طرف بالوقت المخصص له وفق الإجراءات.
- **الخامس/ اصدار حكم التحكيم:** بعد أن يقدم الأطراف طلباتهم وردودهم، ستطلب هيئة التحكيم من الأطراف ما إذا كان لديهم أدلة أخرى لتقديمها، أو شهود آخرين للاستماع إليهم، أو بيانات أخرى للإدلاء بها. إذا لم يكن لديهم أي من ذلك، أو اقتنعت الهيئة بأن ملف القضية مكتمل، تقوم الهيئة بإصدار حكم التحكيم. حيث تنص المادة (٧٢) من قواعد مركز الإمارات للتحكيم الرياضي على أن قرار التحكيم يتخذ بالأغلبية، وفي حالة عدم وجود الأغلبية يكون بقرار من رئيس هيئة التحكيم وحده أو بقرار من المحكم الفردي. يجب أن يتضمن قرار التحكيم اسم المحكم وأسماء المحكمين الذين أصدروه ومكان وتاريخ صدوره وأسماء الخصوم

وصفاتهم وأسماء وكلائهم وخلاصة لما أظهره الخصوم من وقائع وطلبات وأدلة، وأسباب القرار والمنطوق من الحكم.

مما تقدم يرى الباحث حرص المشرع الرياضي الإماراتي على تحديد إجراءات التحكيم في المنازعات الرياضية بشكل دقيق ومفصل، لأهمية هذه الإجراءات في سلامة ودقة التحكيم وبالتالي دقة التحكيم. القرار، وهو جوهر وأساس تسوية الخلاف التحكيمي وإنهائه. كما يرى الباحث أن هذه الإجراءات لا تختلف كثيراً بين مركز تحكيم وآخر، وقد ظهر ذلك من خلال مقارنة إجراءات التحكيم التي يتبعها مركز التحكيم والتسوية الرياضي المصري، وغرفة التحكيم الرياضي الفرنسية، وكل ذلك يؤدي إلى الهدف ذاته، وهو الوصول إلى قرار تحكيم يرضي جميع أطراف النزاع الرياضي، وبالتالي يؤدي إلى تسوية هذا النزاع وإنهائه، مع الحفاظ على مصالح وحقوق جميع الأطراف المتعاقدة في المجال الرياضي.

الخاتمة:

وخلاصة القول إن المشرع الإماراتي والمشرعين المصريين والفرنسيين حددوا الإجراءات التي يجب اتباعها في عملية التحكيم في المنازعات التعاقدية ابتداء من تشكيل هيئات التحكيم وحتى صدور الحكم النهائي في النزاع. حكم صادر منه. تم التأكيد على تحديد القوانين المطبقة على إجراءات التحكيم في المنازعات التعاقدية، سواء بالاتفاق بين الأطراف أو وفقًا للوائح الرياضية المعمول بها في الدولة، مع مراعاة المسائل الإجرائية لتجنب إلغاء قرار التحكيم أو رفض الاعتراف أو تنفيذه بسبب مخالفة الإجراءات. كما تمت مناقشة إجراءات التحكيم في المنازعات الرياضية وفقًا للتشريعات الرياضية الإماراتية والمقارنة في كل من مصر وفرنسا، كما تم توضيح الإجراءات المحددة التي يجب اتباعها في كل مرحلة من مراحل عملية التحكيم والتي غالبًا ما تكون متشابهة في التحكيم الرياضي الآخر. المراكز، ويشمل ذلك تقديم طلب التحكيم، وتحديد الجدول الزمني للتحكيم، والتواصل مع المحكمين، وعقد جلسات المرافعة، والانتهاء من إصدار حكم التحكيم. تهدف هذه الإجراءات إلى تسهيل وتسريع الفصل في المنازعات الرياضية وتحقيق التسوية العادلة لأطراف النزاع. وبذلك تساهم هذه الإجراءات في تعزيز شرعية التحكيم وتحقيق العدالة في إصدار الحكم النهائي. بشكل عام، يعد فهم إجراءات التحكيم أمرًا ضروريًا لجميع أطراف النزاعات الرياضية. ضرورة مراعاة القوانين واللوائح المحلية والدولية المعمول بها في تحديد الإجراءات والالتزام بها لضمان صحة عملية التحكيم.

النتائج:

بعد مناقشة المفاهيم والمزايا المتعلقة بالتحكيم في النزاعات الرياضية، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات الهامة. يُلخص مفهوم التحكيم الرياضي كوسيلة بديلة لتسوية النزاعات في الساحة الرياضية، حيث يتم إحالة النزاع من المحاكم التقليدية إلى لجنة تحكيم مستقلة. هذا المفهوم يعكس تحولًا في النهج التسويات لحل النزاعات في المجال الرياضي.

وقد اتضح ان مزايا التحكيم الرياضي تتجلى في سرعة العملية وكفاءتها، إضافةً إلى حماية الخصوصية وتخصص المحكمين في قضايا الرياضة. بالإضافة إلى ذلك، يُمكن تنفيذ قرارات التحكيم الرياضي عبر الحدود، مما يجعلها وسيلة مثلى لحل النزاعات الرياضية التي قد تمتد عبر مختلف الدول. كما تعكس التطورات القانونية في دول مثل الإمارات ومصر الاهتمام بتطوير بيئة قانونية واضحة لحل النزاعات الرياضية. وقد تمثل ذلك في إنشاء مراكز تحكيم متخصصة، تعزز من فعالية وشفافية عمليات التحكيم والتسوية. ومن ناحية أخرى فان مبدأ التحكيم التوافقي يبرز كأداة قوية لضمان مشاركة الأطراف في تحديد القواعد والإجراءات التي ستسيطر على عملية التحكيم. وهذا يساهم في تعزيز شفافية ومشروعية القرارات. كما توضح أهمية تحديد الإجراءات الإجرائية أن التحكيم الرياضي يجب أن يتماشى مع الاحتياجات الخاصة بالبيئة الرياضية. كما يظهر التنسيق الدولي أهمية توحيد المعايير والقوانين المتعلقة بالتحكيم الرياضي لتحقيق تنفيذ فعّال لقرارات التحكيم. وأخيرا، فان التحكيم الرياضي يُظهر دورًا مهمًا في ضمان النزاهة والتنافسية في البيئة الرياضية، مما يسهم في توفير بيئة تنافسية عادلة ومستدامة لجميع الأطراف.

التوصيات:

استنادًا إلى هذه النتائج، يُقترح تعزيز التوعية بفوائد التحكيم الرياضي بين الجهات المعنية في المجتمع الرياضي، وتوفير برامج تدريبية متخصصة للمحكمين والأطراف ذات الاهتمام، إلى جانب تعزيز التعاون والتنسيق الدولي في مجال التحكيم الرياضي، وضمان تحقيق التناسق من خلال تطبيق معايير وإجراءات محددة.

قائمة المراجع

أولاً /القران الكريم والسنة النبوية.

ثانياً/ المراجع العربية:

ابراهيم، أحمد ابراهيم (٢٠٠٥)، التحكيم الدولي الخاص، ط٤، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة.

أبو العينين، محمد (١٩٩٩)، المبادئ القانونية التي يقوم عليها التحكيم في الدول العربية والافريقية التي تبنت قانون اليونسترال النموذجي للتحكيم، مجلة التحكيم العربي، عدد١.

أبو فضة، مروان ودرغام، ماهر (٢٠١٢)، التحكيم التجاري الدولي، ورقة عمل مقدمة إلى اليوم الدراسي "التحكيم المالي في المنازعات التجارية: مشكلات وحلول"، الجامعة الإسلامية، غزة.

أبو مغلي، مهند وأبو الهيجاء، محمد (٢٠٠٩). الوسائل الرقمية البديلة لفض المنازعات المدنية، مجلة دراسات، علوم الشريعة والقانون، الجامعة الأردنية، الأردن، المجلّد ٣٦.

آل رشود، عبدالله (٢٠٠٨)، الدعوى التحكيمية في النظام السعودي والقانون المصري "دراسة تأصيلية مقارنة تطبيقية"، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

البحر الرائق: ٢٤/٧، الدر المختار: ٣٤٧/٤

البوعاني، هاني (٢٠٠٩)، الآليات والوسائل البديلة لحسم منازعات العقود التجارية، مداخلة مقدمة لورشة العمل الوطنية الثانية لمناقشة مسودة التقرير الوطني الخاص بإنفاذ العقود التجارية، واسترداد الديون في الجمهورية اليمنية، صنعاء، اليمن.

الحداد، حفيظة السيد (١٩٩٦)، الطعن بالبطلان على أحكام التحكيم الصادرة في المنازعات الخاصة الدولية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.

الخرابشة، عايد أحمد (٢٠٢١)، التحكيم في المنازعات الرياضية وفق قواعد محكمة التحكيم الرياضية الدولية، المجلة الدولية للدراسات القانونية والفقهية المقارنة، مجلد٢، عدد١.

الزهراني، فلاح (٢٠١٠)، التحكيم في المنازعات المصرفية في دول مجلس التعاون الخليجي "دراسة تأصيلية مقارنة تطبيقية"، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

الزهيري، عبد الحميد نجاشي (٢٠١٧)، التحكيم في المنازعات الرياضية: دراسة في ضوء قانون الرياضة المصري رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧، مجلة هيئة قضايا الدولة، عدد ٤، السنة ٦١.

السبعاوي، زياد محمد (٢٠١٤)، التحكيم التجاري الدولي ما بين الشريعة والقانون، ط١، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة.

سوالم، سفيان (٢٠١٤)، الطرق البديلة لحل المنازعات المدنية في القانون الجزائري، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، الجزائر.

الشاعر، محمد حلمي (٢٠٢٠)، التحكيم في المنازعات الرياضية في ضوء احكام القانون المصري رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة.

الشوابكة، فيصل، وبني سلامة، محمد (٢٠١٥)، الطبيعة القانونية للتحكيم "دراسة في قانون الأحوال الشخصية الأردني رقم (٣٦)، لسنة ٢٠١٠"، دراسة منشورة في دفاتر السياسة والقانون، العدد ١٢.

الطاهر، رشيد (٢٠٢٢)، التحكيم في النزاعات الرياضية: دراسة مقارنة بين التشريعين المغربي والكويتي وتشريعات أخرى، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، السنة العاشرة، عدد٣.

العبادي، محمد (٢٠٠٧)، أهمية التحكيم وجواز اللجوء إليه في منازعات العقود الإدارية دراسة مقارنة، دراسة منشورة في دراسات، علوم الشريعة والقانون، الجامعة الأردنية، الأردن، المجلّد ٣٤، العدد ٢.

عبد التواب، محمد (٢٠٢١)، التحكيم في المنازعات الرياضية في القانون المصري والفرنسي: دراسة مقارنة، مجلة جامعة مصر للدراسات الانسانية، مجلد١، عدد١.

عبدالله بن محمد بن سعد آل خنين التحكيم في الشريعة الإسلامية.

عز الدين، عبدالله (١٩٧٩)، تنازع القوانين في مسائل التحكيم الدولي في مواد القانون الخاص، مجلة العدالة، السنة السادسة، عدد٢١.

العزاوي، عدنان احمد ولي (٢٠١٤)، النظام القانوني للقضاء الرياضي الدولي، دائرة القضاء، ابو ظبي، ص٦٠.

العوا، محمد سليم، اجراءات التحكيم في القانون المصري، بحث منشور على الموقع الالكتروني، www.eastlaws.com

عواد، احسان عبد الكريم (٢٠١٧)، المنازعات الرياضية المنظورة لدى محكمة التحكيم الرياضية (CAS) وضمانات الاستقلالية والموضوعية لقراراتها، مجلة علوم الرياضة، (٩)٢٨.

العوايشة، صدام محمد (٢٠١٩)، التحكيم في منازعات العقود الادارية: دراسة تحليلية مقارنة، المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، ص٧٨.

المسدي، عماد (٢٠٠٩)، النزاعات الرياضية والهياكل المختصة، مجلة بحوث ودراسات قانونية، جمعية الحقوقيين بصفاقس، (٤)٣.

معجم مقاييس اللغة: ٢/٩١

المعشني، عدنان (٢٠١٢). اتفاق التحكيم التجاري في القانون الأردني والقانون العماني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

مؤدن، مأمون (٢٠٢٢)، حدود اختصاص القاضي الاداري في تسوية المنازعات الرياضية: دراسة مقارنة، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، مجلد٦، عدد١.

ثالثاً/ المراجع الأجنبية:

Mihas, P.(2019), Qualitative data analysis. In Oxford research encyclopedia of education; Moser, A., & Korstjens, I. (2018), Series: Practical guidance to qualitative research. Part 3: Sampling, data collection and analysis. European journal of general practice, 24(1), 9-18.

Ceribas, Dincer and Ozbek, Oguz (2021), Alternative Dispute Resolution in Sport Disputes: A Review of Turkish Athletics, Basketball and Volleyball Federation Decisions, Marmara University journal, 27.(١)

Ceribas, Dincer and Ozbek, Oguz (2021), Alternative Dispute Resolution in Sport Disputes: A Review of Turkish Athletics, Basketball and Volleyball Federation Decisions, Marmara University journal, 27.(١)

Colucci, Massimo. (2013). international sports justice: the court of arbitration for sport, European Sports Law and Policy Bulletin, issu1.

Maita, A. (2013), Development of a Commercial Arbitration Hub in the Middle East: Case Study--The State of Qatar.

Mesbah, Ahmed Mahmed, (2022). The 2017 Egyptian sports law: Assessing dispute resolution amidst pluralistic globalization. International Journal of Doctrine, Judiciary and Legislation, 3.(٢)

Paulsson, J. (2013). The idea of arbitration. Clarendon Law Series, Oxford University Press.

Pound, R. W. (2014). Sports Arbitration: How it Works and Why it Works. McGill J. Disp. Resol., 1, 76.

Wang Yong (2006). Sports dispute arbitration syste. Master's thesis. Guangdong University of Foreign Studies.